

مقدمة المترجم

لا أظنني بحاجة إلى تبرير الفكرة التي أقدمت عليها اليوم، فكرة ترجمة مؤلف من أهم المؤلفات في الفقه القانوني الفرنسي، وبسطه للشرقيين ممن يهتمهم دراسة القانون. وإذ كان هذا العمل غير مألوف بعد في ميدان فقه القانون المصري، فإني أترك للقارئ تقديره، وللجمهور إصدار حكمه عليه.

والحق أن العلم لا وطن له ولا صاحب، إنما هو تراث السلف يتلقاه الخلف؛ ليعمل به على تحقيق عالم خير من عالم السلف، وإذ كان الأمر كذلك، فقد أقدمت على هذه الترجمة لمؤلف قيم دفعتني إلى اختياره بالذات أسباب عدة، وخاصة أنه - على صغر حجمه - يضم كل الأفكار الأساسية للقانون الخاص، ويعرضها عرضاً سهلاً ممتعاً، مبيّناً ما كانت عليه وما آلت إليه.

وهو مؤلف كنت قد قرأته مراراً حتى لم أجد مناصاً أمام نفسي من ترجمته، ترجمته لنفسي أولاً، ثم أقدمت على تنقيح ما كتبت، ورأيت - بعد تردد قصير - أن أقدمه لجمهور المشتغلين بالقانون من الشرقيين؛ لعله يفيد منه ما أفدته منه.

ويضم هذا المؤلف مجموعة المحاضرات التي دُعي العميد ليون ديجي - عميد كلية حقوق بوردو سابقاً - إلى إلقائها في صيف سنة ١٩١١

بكلية حقوق بيونس آيرس (الأرجنتين)، وقد ضمّنها خلاصة أفكاره في القانون الخاص. ولقد ألقاها في وقت كان العالم يجتاز فيه مرحلة انتقال، مرحلة امتازت بالتجديد والتبديل في جميع نواحي الفكر الإنساني، جاءت على أثر تعديل وسائل المعيشة بعد ظهور المخترعات الحديثة، وسريان روح الاشتراكية واشتداد ساعدها في جميع الأنحاء.

وها نحن أولاء نجتاز اليوم مرحلة مماثلة، هي أزمة شديدة تعانيتها البشرية في كل نواحيها، ولا بد لهذه البشرية من أن تعثر على هذا «النظام الجديد» الذي يتحدّثون عنه في كل مكان، نظام يكون أكثر تلاؤماً وانسجاماً مع مقتضيات الأحوال الجديدة. ولم تكن هذه المحاضرات التي أقدمها اليوم إلا مجهوداً قام به الفقيد في هذا السبيل؛ ليضع به خير مثال للاتجاه الواجب السير فيه.

ولمّا كان ديجي قد بيّن - في هذه المحاضرات - : أن جميع التشريعات التي قامت على المبادئ اللاتينية قد عانت تطورات أساسية، وأن هذه التطورات عامة في جميع هذه البلاد، ولها المعنى نفسه، وتتّجه الاتجاه نفسه، فإن هذه المحاضرات، وإن كانت قد أُلقيت في الأصل على جمهور من رجال الأرجنتين، إلا أنها تصدق بكاملها على القانون المصري أيضاً؛ ولهذا فقد عملت؛ لسهولة المقارنة، على تضمين الحاشية ما يقابل النصوص الفرنسية - أو الأرجنتينية التي اقتضى المقام ذكرها - من النصوص المصرية.

هذا ولا شك في الصعوبة التي تواجه كل من يعمل على ترجمة الفقه الأجنبي، وإنني أشير بذلك إلى مشكلة الاصطلاحات القانونية؛ فكلنا يعاني هذه الصعوبة، كما نشكو جميعاً من عدم الاتفاق على مدلول الألفاظ، وكم من الخلافات احتدمت بين الفقهاء، ثم تمخّضت في النهاية عن خلافات حول الألفاظ ومدلولها، وليس حول جوهرها ومضمونها؛

فالأولى إذا: أن نتفق فيما بيننا أولاً على مرمى الألفاظ، وأن نتحاشى الوقوع في «فوضى الاصطلاحات» إن صحّ لنا التعبير.

ويسرّنا في هذا الصدد أن نشيد بالمجهود الذي قام به المجمع العلمي للغة العربية لوضع معجم بالاصطلاحات الفنية، كاد الجزء القانوني منه يتم. ولهذا السبب قد التزمتُ - قدر الإمكان - ما اتفق عليه وأقره المجمع من اصطلاحات، أو ما سبق القول به وجرى في الأدب القانوني المصري مجرى العرف والاطراد؛ فالوقوف عنده خير من استحداث ألفاظ جديدة، حتى إن بدت أقرب وأدق في المعنى، إلا أن الاستقرار أحسن وأولى.

ولمّا كانت هذه المحاضرات ليست إلا تطبيقاً - في ميدان القانون الخاص - للأفكار العامة التي نادى بها ديجي، فقد رأيتُ - إتماماً للفائدة - أن أمهّد للقارئ بمقدّمة عرضتُ فيها خلاصة هذه الأفكار العامة؛ حتى يتتبع بدقة ووضوح ما جاء في هذه المحاضرات. ولعلني قد انطلقتُ فأطلتُ، فلم أنتبه إلا وقد ابتلعت هذه المقدمة عدداً كبيراً من الصفحات؛ وإني لأعتذر عن ذلك مقدّماً، وليشفع لي في ذلك أن الموضوع كان طلياً، والمقام يحثّ على الإفاضة.

وفي النهاية، فقد حرصتُ على الإبقاء على الصورة الأصلية لهذه المحاضرات، فلم أمسّها في شيء، اللهم إلا في استبعاد بعض السطور - الأولى والأخيرة - التي تضمّنت عبارات الشكر من المحاضر إلى مستمعيه.

عسى أن أكون بذلك قد وُفِّقتُ إلى تقديم خدمة متواضعة إلى جمهور المشتغلين بالقانون من الشرقيين، وإني لأرجو من القارئ أن يتقبّل بصدري رحبٍ ونفسٍ سمحة ما قد يلاقيه من قصور فيما أدّيته - وإني لأول من يشعر بوجوده - فإن العصمة لله وحده.